بسم الله الرحمن الرحيم

الدور الوظيفي للقوات المسلحة

اعداد: لواء مهندس ركن دكتور امين إسماعيل مجذوب

مقدمة

ـ الرابع عشر من أغسطس من كل عام يوم يحمل ذكرى عزيزة على قلوبنا، مستمرة ومتجددة على الدوام ومناسبة عظيمة تتجلى فيها مشاعر الحب والبهجة والسعادة في نفس كل مواطن وتطبع بصمات الفرح والنشوة في كل بقعة من بقاع السودان الحبيب وتستنفر فيها كل الهمم والسواعد من أجل الاستعداد لهذه المناسبة الجليلة، يوم تحمل ذكرياته روح التحدي والأمل والنظرة المستقبلية الواعدة تعد بالبناء والارتقاء وتتطلع للنجاح وعلو الشأن، والمشاركة الفاعلة للقوات المسلحة السودانية في صياغة التاريخ الماضي والحاضر.

ـ أن عيد القوات المسلحة ليس ككل االأعياد ومناسبة عظيمة ليست ككل المناسبات، إنها ذكرى عزيزة كان ولا زال وسيستمر ذكر أول قائد سوداني صاحب النظرة الثاقبة والقدوة والكاريزما القيادية المغفور له الفريق أحمد محمد باشا الجعلي طيب الله ثراه في قلب كل إسوداني يستمد منه القوة والقدوة والشجاعة في مواجهة الصعاب والتحديات، كما إنها ستستمر بالارتقاء تحت ظل القيادة الحالية للقوات المسلحة، الذراع القوية التي تستند إليها كل الطاقات السودانية والأجيال الواعدة لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار وحفظاً لسيادة وكرامة السودان الوطن الواحد.

ـ جاء قرار سودنة القوات المسلحة (قوة دفاع السودان حينها) الذي أرسى دعائم الإستقلال وعزز مسيرته وكان بمثابة الأساس المتين الذي يعتمد عليه وكان له الدور الكبير في تطوير المسيرة نحو إستقلال البلاد، وقد توحدت القوات المسلحة تحت علم واحد وقيادة واحدة بعد أن كانت تعمل تحت قيادة الإستعمار الثنائي الإنجيزي ـ

المصري، وذلك في الرابع عشر من أغسطس ١٩٥٤م، فسخرت لها كل الإمكانات اللازمة وكل الطاقات البشرية لتأسيسها وتحديثها وتطويرها على مدى سنوات طوال، وكان الهدف الأسمى الذي لم تتوانَ قيادة الدولة في كل العصور وأنظمة الحكم المختلفة في تحقيقه هو تأسيس هذه القوات على قواعد متينة قوية من خلال متابعة كل ما هو جديد من تقنيات وصناعات عسكرية رفعت مستوى قواتنا المسلحة إلى أعلى المراتب فحرصت قيادات الدولة كل الحرص على توفيرها وتسخيرها .

وقد أنشئت القوات البرية بأحدث الأسلحة والأنظمة والتقنيات والمعارف هدفها الأسمى هو حماية المكتسبات والأرض والحرص على نشر الأمن في جنباتها وبين أبنائها بمختلف تنوعها الإثني والقبلي، كما حرصت القوات المسلحة على الاهتمام بالقوات البحرية التي دأبت على حماية مياه الدولة الإقليمية وثغورها البحرية وسواحلها وضمان فرض السيادة البحرية لجمهورية السودان، أما بالنسبة للقوات الجوية والدفاع الجوي، فقد ارتأت قيادة القوات المسلحة والقيادات السياسية منذ الإستقلال ضرورة تطويرها وتحديثها وتسليحها بكل أنواع الأنظمة حتى تمكنت من الوصول إلى أعلى درجات التأهيل وكانت بمثابة الصقور التي تحمي سماءها من أي اعتداء وبجهود أبنائها المخلصين أضحت القوات المسلحة نموذجاً للجيش العصري المعزز بالمعرفة والمهارة والقدرة التي تجعل منه درعاً للوطن وحامياً للأرض والعرض، ولا يكتمل بناء القوات المسلحة إلا ببناء الكوادر البشرية من خلال الاهتمام بالجندي وتأهيله نفسياً وجسدياً وتسليحه بالمعرفة والسلاح وتعزيز روح الفداء لديه والاهتمام والتركيز على تسليحه وتدريبه التدريب الصحيح وبث صفات القوة والشجاعة وحب الوطن والذود عن كل غال ونفيس من أجل الوطن وحمايته ورفعة شأنه، هذا إلى جانب الحرص على متابعة كل جديد في صناعة التكنولوجيا العسكرية على المستوى العالمي حتى أضحى السودان دولة يشار لها بالبنان

ويضرب بها المثل في التقدم والرقي في مجال التصنيع الحربي وتوطين الصناعات العسكرية.

الهدف من الورقة:

ـ التعرف على الدور الوظيفي للقوات المسلحة السودانية.

ـ التعرف على الأدوار المساندة التي تقوم بها القوات المسلحة للحكومات الوطنية.

ـ الخروج بتوصيات.

لمحة تاريخية لتطور القوات المسلحة

ـ يعود تاريخ القوات المسلحة الحديث الى فترة الاستعمار الثنائي ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦م حيث تم انشاء قوة دفاع السودان والمدرسة الحربية وتكوين عدة فرق (فرقة الاستوائية ـ فرقة بحر الغزال ـ فرقة العرب الغربية)، لأسباب استراتيجية انجليزية تتمثل في الآتي:

أ. ربط المنطقة من رأس الرجاء الصالح إلي القاهرة وبهذا تربط الحدود البريطانية مع جنوب إفريقيا بموقعها الجديد في منتصف القارة ومصر والسودان وبالتالي بالهند.

ب. تأمين قناة السويس.

ج. استخدام السودانيين كمحاربين شرسين لصالح بريطانيا مثلما استخدم الفرنسيين السنغاليين في حروبهم الاستعمارية في غرب ووسط القارة الافريقية.

د. باحتلال السودان من قبل بريطانيا يصبح لديها كرت مساومة في المستقبل تجاه الحليف المصري وذلك من منطلق ان من يتحكم في منابع مياه النيل يكون قد وضع المصريين تحت رحمته.

ـ كان مطلوبا من قوة دفاع السودان القيام بعدة واجبات منها:

أ. الحفاظ على الامن في الدولة للحفاظ على وجودهم واستغلالها ونهب مواردها، ويتم ذلك بانشاء وحدات ذات مقدرات محدودة للدفاع عن البلد فقط ومنع بناء أي قوات تصبح في المستقبل مصدر خطر او مطالبة بالاستقلال.

ب. الحفاظ علي الأمن الداخلي في الحدود الإقليمية لكل مستعمرة بما يجعله جيشا إقليميا غير نظامي وجنوده من ذات الأقاليم.

ج. حماية سلطة الحكم الثنائي ورد العدوان الخارجي على حدود السودان.

ـ ونجد هنا ان واقع الجغرافيا والتاريخ فرض على قوة دفاع السودان (نواة القوات المسلحة) تحمل مسئوليات دولة عظمى هي بريطانيا والقيام بواجباتها والقتال انابة عنها وفي صفوفها خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية، في كل من شمال افريقيا والحبشة والهند وأوروبا والمكسيك، وداخل السودان بصد قوات المحور من تخوم مدينة كسلا.

ـ فوجئت سلطات الحكم الثنائي المستعمرة للسودان بالاحترافية العالية لضباط وجنود قوة دفاع السودان الشيء الذي حولها من قوة اقليمية (كما قُصد من انشاءها) الى قوة تدخل سريع متعددة المهام ذات كفاءة عالية واحترافية، اصبحت موروثات وتقاليد تتناقلها الوحدات قائد عن قائد حتى يومنا هذا.

ـ جاء استقلال السودان من رحم القوات المسلحة، حيث اشترطت بريطانيا منح حق تقرير المصير اذا اشتركت قوة دفاع السودان في الحرب العالمية الثانية ضمن جيوش الحلفاء، وبالفعل تم ذلك وقدمت القوات السودانية ملاحم وانتصارات وتضحيات نادرة في الميدان في الجوانب العملياتية والتعبوية، وخارج الميدان في الجوانب الاخلاقية والاجتماعية والتعامل مع مواطني تلك الاصقاع بكل المسئولية والرأفة والأخلاق الحميدة وهؤلاء المواطنين في اضعف حالاتهم، بل تدخل القادة

السودانيين حتى في مناطق جيوش الدول الاخرى لمنع وقوع حالات اغتصاب او الاستيلاء على الاموال والممتلكات، لذلك تم منح السودان تقرير المصير والحكم الذاتي في يوم ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٣م، وسودنة القوات المسلحة في ١٤ أغسطس ١٩٥٤م، مكافأة لقوة دفاع السودان على اشتراكها في معارك الحلفاء قبل الاستقلال ورفع العلم في الاول من يناير ١٩٥٦م، ومن هنا تحملت القوات المسلحة مع القوى السياسية عبء المرحلة الانتقالية بكل تجرد و وطنية حتى وصل الوطن الى بر الاستقلال .

- حدث تطوير في القوات المسلحة ولم يأخذ زمناً طويلاً بعد الاستقلال للتأهيل العالي والقدرات الاكاديمية والعسكرية للقادة والصف والجنود، فتم انشاء حامية الخرطوم، القيادات (الشمالية - الشرقية - الغربية - الجنوبية)، القوات الجوية، سلاح الاشارة، سلاح المدرعات، المدفعية، القوات البحرية، مصنع الذخيرة، أنشئت ثلاث كتائب مشاه بكل لواء وبنهاية عام ١٩٦٣ فاق تعداد قوة الجيش الثلاثين الفاً، تم كل ذلك في وقت لم تنل فيه دول كثيرة استقلالها بعد، تواصل التطوير بتوقيع اتفاقيات تسليح مع الإتحاد السوفيتي في العام ١٩٦٥م، ووصول الأسلحة الروسية ومن ضمنها الدبابة (ت ٥٥) احدث دبابة في العالم وقتها، وإنشاء الدفاع الجوي، وإنشاء القوات المحمولة جواً، وفي عهد مايو حدث التحول من النظام الشرقي الى الغربي وقويت العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالات التسليح والتدريب والمناورات المشتركة (النجم الساطع)، ثم المرحلة الحالية بالتصديق على العمل بنظام رئاسة الاركان المشتركة، وتأهيل البنيات التحتية للقوات المسلحة (ابراج وزارة الدفاع وقيادات الاركان التخصصية - قيادات الفرق والوحدات)، تعديل قانون القوات المسلحة ليتماشى مع القوانين الدولية والإنسانية، والاهتمام بالفرد العسكري (العلاج والترحيل والسكن الوظيفي والتدريب والتسليح)، قانون الخدمة الوطنية،

توطين الصناعات الحربية في مجالات المهمات والأسلحة والذخائر والمركبات (التصنيع الحربي) .

ـ رافق ذلك التطور ثورة تعليمية تمثلت في انشاء جامعة كرري لرفد القوات المسلحة بالكوادر في التخصصات المطلوبة الطبية والهندسية والادارية، وترفيع الكلية الحربية الى درجة البكلاريوس، والأكاديمية العسكرية العليا الى درجة الماجستير، بجانب انشاء الكلية الجوية، والكلية البحرية، فأصبحت القاعدة التعليمية في منطقة امدرمان العسكرية قبلة لضباط الدول الشقيقة والصديقة لما لمسته تلك الدول من امكانيات وخبرات لدى القوات المسلحة وجدية وضبط للدورات، بجانب التسهيلات المقدمة من سكن وقاعات دراسية مجهزة، وهيئات تعليم من ذوي الخبرات والتأهيل العالي من الموجهين بالخدمة او المعاشيين اصحاب التخصصات والخبرات النادرة، وحدوث تحول في مستويات وخبرات العائدين الى دولهم، من الدورات بالمعاهد والكليات العسكرية السودانية .

ـ تواصلت اسهامات القوات المسلحة طيلة ٦٢ عاماً في العمل العام السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وكان دخولها للحياة السياسية محكوماً بظروف سياسية وأمنية محلية وإقليمية ودولية، وفي كل الفترات كانت صماماً للأمان ومانعاً من حدوث الفوضى التي نراها في دول عديدة في الاقليم المجاور او على نطاق دول العالم الثالث، التي مازالت في طور التخلق والانتقال الى مصاف الدول النامية، والعالم الأول، وعموماً تجربة القوات المسلحة السودانية في شئون الحكم والسياسة، قابلة للبحث والتقييم اتساقاً مع المهددات والتحديات التي تواجه الامن الوطني السوداني، وهو مسؤولية القوات المسلحة بجانب الدفاع عن حدود الدولة وصيانة الدستور.

ـ وللقوات المسلحة اسهامات في الاقتصاد الوطني من خلال وحدات الهيئة العسكرية الاقتصادية، والمساهمة قي بنك امدرمان الوطني، ومجموعة شيكان للتأمين واعادة

التأمين، وشركة كوش للطيران، وأيضا تأمين الامن الغذائي من خلال مصانع المواد الغذائية، ومزارع المحاصيل الغذائية وتربية الماشية والدواجن وإنتاج العلف، النسيج، الصابون، المطاحن، وتعمل على تأمين المراعي و تأمين مناطق التعدين (الحديد، الذهب، البترول)، مكافحة التهريب.

التدريب والتأهيل للقوات المسلحة

ـ بالرصد لأهم أحداث القوات المسلحة التي جرت خلال الفترة السابقة بعد إجازة تنظيم رئاسة الأركان المشتركة في العام ٢٠٠٦م للوقوف على إنجازاتها، فمنذ البدء اهتمت القوات المسلحة بتأهيل الكوادر البشرية وإعدادها وتدريبها وفق أحدث الوسائل من خلال التدريبات والتمارين العسكرية، وذلك في خطة تدريبية واضحة وبالتعاون مع جيوش الدول الشقيقة والصديقة للوصول إلى أعلى المستويات وأحدثها بكفاءة عالية واقتدار، وتجلى ذلك التعاون في مشاركتها بتمارين عدة ومع أكثر من دولة وكان أبرزها هذا العام:

أ. التدريب العسكري المشترك مع قوات شرق أفريقيا (ESAF) الذي حرصت فيه قواتنا المسلحة على التعاون مع قوات الدول العشرة المكونة لمنظمة شرق أفريقيا للتدخل والإنذار المبكر، إحدى آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي، في إطار التبادل المشترك للخبرات العسكرية وضمن اتفاقية مشتركة، وذلك بهدف صقل القدرات والإمكانات القتالية والارتقاء بالمستوى العام والجاهزية للتدخل في حالات الأزمات والكوارث، وبعد سنوات من التدريبات العسكرية لكل الأطراف العسكرية والشرطية والمكون المدني، التي تجري كل عام ومنذ عام ٢٠٠٤م، وقد جرى التمرين هذا العام ٢٠١٧م بالسودان في منطقة جبيت العسكرية بشرق السودان.

ب.تمرين (الدرع الأزرق) وهو تمرين مشترك للقوات الجوية السودانية والقوات الجوية السعودية، جرى بقاعدة مروي الجوية في فبراير ٢٠١٧م، حيث هدف

الى تبادل الخبرات والإستعداد على تنفيذ المهام الجوية المشتركة، والتعرف على الطائرات والأجهزة والمعدات التي تملكها القوات الجوية للدولتين، وشهد التمرين عروضاً جوية نفذت في الإتجاة الإستراتيجي الشمالي، وعروض بهلوانية نفذت بولاية الخرطوم.

ج. من ضمن التدريبات التي تحرص قواتنا المسلحة على استمراريتها التمرين العسكري السنوي الذي ينفذ سنوياً من قبل القوات المسلحة تتويجاً للعام التدريبي، وجرى هذا العام تحت إسم إحفاد ترهاقا ٢٠١٧م الذي جرى على مراحل بين مناطق وادي سيدنا العسكرية، ومنطقة مروي العسكرية وقد استمر هذا التمرين لأيام عدة وتضمن سلسلة من التدريبات العسكرية المشتركة لتعزيز قدرات االقوات المسلحة في مجال العمليات المشتركة.

د. كما اختتمت التمارين العسكرية بتمرين للقوى الجوية في نوفمبر ٢٠١٧م، حيث قامت العناصر الجوية المشتركة بتنفيذ سلسلة من التدريبات الثنائية المشتركة اشتملت على عدد من مراحل العمل العسكري الجوي والدفاعي المشترك، إضافة إلى التطبيقات العملية والمناورات التكتيكية والعمليات الجوية، وإسقاط القوات المحمولة جواً فضلاً عن تمارين القيادة والسيطرة وإدارة النيران التي تمت بدقة متناهية أبرزت القدرات القتالية لهذه القوات كما عكست مستوى التنسيق والاندماج بين القوات المشتركة ومقدرتها على العمل في مختلف ظروف بيئة العمليات المشتركة، بالإضافة إلى الاستعداد التام والقدرات العالية والإمكانات العسكرية المتطورة لهذه القوات.

هـ. أجرت كذلك القوات البحرية تمريناً للعمليات المشتركة بمنطقة البحر الأحمر العسكرية، لتنفيذ عمليات الإنزال البحري وتنفيذ العمليات والمهام لحماية الساحل السوداني، بجانب إدارة القواعد والموانئ البحرية.

واجبات القوات المسلحة في حالة الأزمات

ـ تعتبر القوات المسلحة السودانية من أكثر التنظيمات العسكرية إنضباطاً وتنظيماُ فى المنطقة العربية والأفريقية ، ولها تاريخ طويل ملئ بالتجارب والخبرات فى تقديم المساعدة للسلطات المدنية للتغلب على الأزمات والكوارث التى تعتبر بسيطة بمقاييس الدول الإقليمية المحيطة بالسودان والدول العالمية المتقدمة الأخرى، يعتمد تدخل القوات المسلحة فى الشأن الخاص بإدارة الأزمات والكوارث بعيداً عن أدوراها ومهامها العسكرية المنصوص عليها فى القانون العسكرى ، ويعتمد ذلك التدخل على وجود حالة الطوارئ التى تعلنها القيادة السياسية للدولة وبموجبها يتم الطلب للقوات المسلحة بالتدخل لمساندةالسلطات المدنية فى الدولة.

ـ وضعت مهام القوات المسلحة فى إطار يحقق الأمن الوطنى السودانى ومتطلبات من أجل المحافظة على هيبة وسلامة السودان، ونستعرض من هذه المهام مايتعلق بموضوع إدارة الأزمات وهي:

أ. الإستعداد الدائم لتأمين حدود الدولة وسواحلها ومياهها الإقليمية وسلامة وأمن مواطنيها فى الداخل والخارج ومواردها الإقتصادية.

ب. حماية مصالح السودان الوطنية فى الداخل والخارج.

جـ. حماية الشرعية الدستورية وتأمين الجبهة الداخلية.

د. المعاونة فى حالات الكوارث بأنواعها.

ـ يتضح مما سبق أن القوات المسلحة مشتركة ومؤثرة فى تأمين كافة عناصر قوى الدولة الشاملة (السياسية . الإقتصادية . الإجتماعية . الثقافية) فلا يمكن لأي عنصر أن يؤدى دوره كاملاً فى عملية التنمية دون حماية وتأمين من قوات مسلحة قوية

ورادعة فالتأثير السياسى والنجاح الدبلوماسى يعضدهما قوات مسلحة وقوية والقوة الإقتصادية المتمثلة فى الموارد الطبيعية الأساسية للدولة فى حاجة دائمة للحماية من التهديد الخارجى.

ـ ان استخدام القوات المسلحة عند إدارة الأزمات يأتي بعد استنفاذ كافة الجهود الدبلوماسية او الضغوط الاقتصادية علي المستوي الخارجي وأيضا استنفاذ الوسائل المحلية من قطاعات الدولة المختلفة علي المستوي الداخلي، أي ان استخدامها يكون كحل أخير لابديل عنه.

إمكانيات القوات المسلحة في إدارة الأزمات

ـ تأتي مهام القوات المسلحة لتأمين الدولة ضد التهديدات الخارجية والداخلية في إطار تأمين المصالح الوطنية العليا من الأولويات التي تتطلب تجهيز قوات مسلحة قادرة علي تنفيذ تلك المهام المصيرية والمرتبطة ببقاء الدولة وسلامة مواطنيها، الأمر الذى اقتضي بناء القوات المسلحة يتوافر لها:

أ. قوة تسليح حديثة ومتطورة تكنولوجيا في كافة وحدات القوات المسلحة.

ب. درجة عالية من الاستعداد القتالي يتم من خلالها تنفيذ المهام القتالية ومواجهة المواقف الطارئة المفاجئة طبقا للتوقيتات المحددة، ومستوي مهاري مرتفع في استخدام الأسلحة الحديثة

جـ. قوات خاصة ذات طبيعة وتدريب خاص يمكنها من المشاركة في الأعمال الشاملة والعمليات الخاصة خارجيا وداخليا.

ـ تقع مهمة حماية المصالح القومية للدولة في الخارج والداخل، وكذالك حماية الشرعية الدستورية على كاهل القوات المسلحة أيضا، لمواجهة أخطار الإرهاب الدولي تساهم القوات المسلحة بإنشاء وحدة عمل لمقاومة الإرهاب بالداخل والخارج اذا دعت الضرورة مع تأمين وسائل النقل المختلفة (سفن – طائرات).

ـ كما تقوم القوات المسلحة بالمعاونة في حالات الكوارث، بما لديها من إمكانيات تمكنها من تنفيذ هذه المهمة سواء من حيث القوة البشرية والتخصصات الفنية المدربة او توفير المعدات التي يمكنها المشاركة في معالجة الآثار الناتجة عن هذه الكوارث، كذلك يتوفر لديها وسائل نقل سريعة وملائمة لكافة الظروف لأعمال الإنقاذ والأخلاء.

ـ تسيطر القوات المسلحة علي تنفيذ المهام من قيادة مناسبة لكل حالة، هذا بالإضافة الي عمل مركز إدارة الأزمات والذي ينشأ لهذا الغرض، هذا ويتحقق التنسيق والربط بين القوات المسلحة وباقي القوى في ضوء التوجيه السياسي والعسكري الصادر من القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي ضوء التنسيق مع مجلس الدفاع الوطني يصدر التوجيه الإستراتيجي للقائد العام للقوات المسلحة (وزير الدفاع) ثم الخطط التفصيلية لتنفيذ المهام بواسطة رئاسة الاركان المشتركة ثم يأتي دور رئاسات الأركان المتخصصة (جوية ـ بحرية ـ قوى جوية) المنفذة لمهام القوات المسلحة.

<u>أسلوب إدارة الأزمات باستخدام القوات المسلحة</u>

ـ عندما نتحدث عن استخدام القوة في العلاقات فأن الذهن ينصرف عادة الي القوات المسلحة او القوة العسكرية ولكن قوة الدولة لاتقاس فقط ببعدها العسكري، فعناصر القوة التي تمكن الدولة من التأثير علي مسار العلاقات الدولية وبالتالي تحدد قدرتها علي إدارة الأزمات الدولية التي تواجهها، هي عناصر كثيرة وتشمل الإمكانات المادية والمعنوية التي تستطيع الدولة حشدها لمواجهة الأزمة فهناك القوة الاقتصادية والقوة السياسية والثقافية وغيرها، وهناك شخصية القائد السياسي وكفاءة الجهاز الإداري أي جهاز جمع المعلومات وتحليلها، وكلها عناصر قوة تؤثر علي عملية إدارة الأزمة ويبرز للقوات المسلحة دور رئيسي كأداة فاعلة او داعمة لمواجهة الأزمة

وكما ذكرت سالفا يجب ان يكون هناك أساسا لمواجهة الأزمة متمثلة في العناصر التالية:

أ. وضوح سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

ب. توافر مراكز سيطرة وإدارة أزمات على المستويات التخصيصية.

جـ. إعداد مسبق لأطقم إدارة الأزمات على المستويات المختلفة.

د. إعداد وتحضير تمهيدي لمعالجة وإدارة الأزمة.

دور القوات المسلحة في مكافحة التحديات الداخية والخارجية

ـ القوات المسلحة السودانية هي درع الوطن وسيفه، ويشهد التاريخ لها أنها خاضت حروباً داخلية متعددة دفاعاً عن الوطن، وحماية له من الإستهداف الخارجى الذي قامت به دول كبرى كما حدث في عملية الأمطار الغزيرة في العام ١٩٩٥م التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ويوغندا وإسرائيل التي نفذتها في جنوب السودان قوات الجيش الشعبي بقيادة المتمرد جون قرنق بإشتراك مباشر بالآليات والقوات والخبراء من قبل الدول الثلاث، عقابا للسودان الذي إتخذ له مساراً مستقلاً خلال حقبة التسعينيات، حين أصدر (المشير عمر البشير) قراره التاريخي بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وكما حدث أيضاً عند تطبيق الرئيس الراحل جعفر نميري للشريعة الإسلامية في العام ١٩٨٣م.

ـ في هذه المعارك وقبلها منذ عام ١٩٥٥ حين خاض السودان الحرب ضد التمرد الأول في جنوب السودان تحت إسم (أنيانيا) دفاعاً عن حق الشعب السوداني في سلامة أراضيه ووحدتها، خاضت القوات المسلحة السودانية معاركها الباسلة، والتي استشهد فيها آلاف المقاتلين الذين ضحوا بحياتهم من أجل الوطن.

ـ ولم تكتف القوات المسلحة بدورها التاريخى في الذود عن الوطن من إستهداف الخارج، ولكنها لم تتردد دقيقة في الدفاع عن البلاد من المخاطر الداخلية، وأبرز هذه الحالات هو دورها في إخماد فتنة التمرد في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، حيث انتصرت على فلول التمرد وعملت على فرض هيبة الدولة وجمع السلاح عبر حملة وطنية قوية شاركت فيها كل فئات المجتمع السوداني الرسمية والشعبية.

أدوار القوات المسلحة في الحياة السياسية السودانية

ـ ظل التدخل العسكري في السياسة السودانية ومنذ الانقلاب الأول في نوفمبر ١٩٥٨ سمة ملازمة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي. وقد عد ذلك الانقلاب الذي كان الأول في إفريقيا جنوب الصحراء، في حينه، مجافياً للتقاليد البريطانية التي أسس عليها الجيش السوداني ومنها استقى مهنيته وإدراكه للعلاقة مع المدنيين الذين يتربعون على سدة الحكم. وقد أرسى ذلك التدخل لعلاقة ظل فيها حكم العسكريين أمراً غالباً طوال فترة ما بعد الاستعمار، وقد فشى التدخل العسكري كما هو معروف في إفريقيا والعالم النامي، حتى أصبح وقوع انقلاب في بلد مثل السودان ينظر إليه بحسبانه جزءاً طبيعياً من العملية السياسية، وأصبح تعاقب المدنيين والعسكريين على السلطة، فيما أصبح يعرف بالباب الدوّار، النمط السائد في العمل السياسي في بلدان مثل السودان ونيجيريا وغانا.

ـ سابدأ بتناول أسباب الانقلابات العسكرية في السودان وأنماط التدخل العسكري، وبتقديم إطار نظري قد يسهم في تفسير الانقلابات العسكرية في السودان وفرضية الورقة الرئيسة هي أن تدخل العسكريين في السلطة في السودان ما هو إلا امتداد للعملية السياسية بوسائل الإكراه، أي أن الانقلاب العسكري خطط ودبّر له مدنيون بالاشتراك مع عسكريين موالين سياسياً، أو جاء بدعوة من مدنيين، وبذلك يكون الانقلاب جزءاً من العملية السياسية، لذا فإن هذه الفرضية لا تشترك في الرأي مع

الباحثين في شأن الانقلابات العسكرية الذين يرون أن الدافع الأكبر للانقلاب يعود إما إلى طبيعة السمات التظيمية للمؤسسية العسكرية، وتشمل التسلسل الهرمي وطبيعة التدريب والانضباط التنظيمي، أو إلى حماية مصالح الجيش المؤسسية عندما يتهددها خطر تقليص الميزانية أو الإهمال أو وجود مليشيات منافسة، أو التدخل السياسي في شؤونه المهنية.

ـ وكان هنتجغتون قد أرسى نموذجاً تقوم على أساسه العلاقات العسكرية المدنية وهو درجة المهني، فكلما كانت المؤسسة العسكرية مهنية في مهمتها، ابتعدت عن التدخل المباشر في السياسة، وكلما قلت مهنيتها ازدادت تدخلاً في السلطة، وتكمن مهنية القوات المسلحة في تجويد مهمتها الأساسية وهي حماية البلاد من التهديد الخارجي، وهي ليست معنية بقضايا الأمن والسياسة الداخلية، وتتطلب الحروب الحديثة مهارات عسكرية عالية، هذه الرؤية التي قدّمها هنتجنغتون لم تعد تفسر العلاقات العسكرية المدنية في عدد من الدول وبخاصة أمريكا اللاتينية وقد طرح استيبان أجري قبل سنوات مدخلاً آخر لتفسير حالات البرازيل والأرجنتين وبيرو من خلال مفهوم (المهنية الجديدة) ويقوم مفهوم استيبان على أن مهمة القوات المسلحة في تلك البلدان هي الأمن الداخلي وأن المهارات العسكرية المطلوبة في الضابط مرتبطة بالمهارات السياسية ولا تناقضها، كما تفترض المهنية التقليدية، كما أن مدى عمل المهنية العسكرية واسع ومتمدد ويتركز أثر المهنية الجديدة في تسييس المؤسسة العسكرية.

ـ أما بيلكن وسشاوفر فقد قدما نموذجاً يمكنه أن يرجّح وقوع انقلاب فيما أسمياه خطر الانقلاب، ويشير الخطر إلى الأبعاد الهيكلية طويلة المدى التي ترجح وقوع انقلاب وتشمل سمات حكومية ومجتمعية وعناصر من الثقافة السياسية والعلاقة التي تربط المجتمع بالحكومة، وتختلف الأبعاد الهيكلية عن المحفزات التي تسبق الانقلاب مثل الأزمات الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية والمهنية للعسكريين، ففي غياب

الجوانب الهيكلية، لا يمكن للمحفزات وحدها أن تحدث انقلاباً، وقد ركّز بيلكن وسشاوفر لأسباب منهجية ونظرية على ثلاثة أبعاد هيكلية هي: قوة المجتمع المدني وشرعية الحكومة وتأثير الانقلابات السابقة، وفرّقا بين دوافع الانقلاب والفرص التي تدفع الانقلابيين لاستلام السلطة، والفرص وخطر الانقلاب ليسا بالضرورة متطابقين، فبينما يشير انعدام الفرص من جهة إلى احتمال ضعيف لحدوث انقلاب نتيجة لقوة المؤسسات المدنية ورسوخ حكم القانون وانتشار الحريات، نجد أن الفرص قد تنعدم، من جهة ثانية بسبب قدرة النظام الحاكم التكتيكية على درء خطر الانقلاب بهيمنته على القوات المسلحة، وليس نتيجة عوامل هيكيلية.

تحليل للتدخلات العسكرية في الحياة السياسية في السودان

ـ من العرض النظري السابق تقوم فرضيات رئيسة وهي: أولاً أن الانقلاب العسكري في السودان هو استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى بسبب عوامل هيكلية، وكان كلاوتزفيتز يرى أن الحرب استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى وهذا يعني أن الدافع الرئيس للانقلاب ليس السمات التنظيمية للقوات المسلحة أو المظالم الشخصية للضباط، فهذه تشكّل فقط حافزاً مهيئاً للانقلاب.

ـ ثانيا أن توسّع المهام المهنية للقوات المسلحة – المهنية الجديدة– وحكم العسكريين المتطاول، بجانب تجييش الشعب في فترة الإنقاذ، قد قلل الهوة بين المدنيين والعسكريين، وجعل حالة تداول المدنيين والعسكريين على السلطة ينظر إليه بحسبانه جزءاً (طبيعياً) من العملية السياسية في السودان.

ثالثاً، عندما تزداد حالة الصراع والاستقطاب السياسي تتزايد فرص الانقلاب، كما تزداد للسبب ذاته فرص انهيار النظام العسكري عندما يكون العسكريون في السلطة، أي أن تزايد الاستقطاب والصراع السياسي يسهم في انهيار الأنظمة المدنية والعسكرية في السودان.

رابعا؛ أن قدرة النظام الحاكم التكتيكية في منع الانقلاب تجعل الاستقرار مرهوناً بتلك القدرة وليس بسبب السمات الهيكلية للدولة.

انقلاب ١٩٥٨ وموقف السياسيين المدنيين

المتتبع للانقلابات العسكرية في السودان يلاحظ ارتباطها الوثيق بالسياسيين المدنيين، وأرى أن التسييس المتنامي للحياة العامة في السودان، مقروناً بسيطرة الحكومات المختلفة على مفاصل الاقتصاد والإعلام والثقافة، يجعل السيطرة على الحكومة مهماً، تشير عدد من الدراسات إلى أن حزب الأمة كان منهمكاً في الإعداد وسط الجيش لانقلاب، وأن عبدالله خليل أقنع السيد عبدالرحمن المهدي بأن نجاح الانقلاب يؤدي إلى تنصيبه رئيساً لجمهورية السودان، لذا فقد طلب رئيس الوزراء عبدالله خليل من الفريق عبود استلام السلطة.

كما أن الفريق إبراهيم عبود ذكر للجنة التحقيق التي شكلت للتقصي في وقوع انفلاب ١٧ نوفمبر قائلاً: (قبل أيام من استئناف البرلمان لأعماله، اتصل بي رئيس الوزراء عبدالله خليل، وأخبرني أن الوضع السياسي يسير من سيئ إلى أسوأ، وأن أحداثاً خطيرة ومهمة قد تنشأ نتيجة لهذا الوضع، ولا يوجد مخرج غير استلام الجيش للسلطة)، كانت الأوضاع السياسية تشير إلى أن مساعي التقريب بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديموقراطي على وشك أن تنجح في تشكيل حكومة جديدة تقصي حزب الأمة بقيادة عبدالله خليل من الحكومة، لذا قرر عبدالله خليل التضحية بالنظام الديموقراطي قبل أن تعتلي السلطة الحكومة الجديدة.

جاء انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ ليشكّل الحلقة الأولى في ظاهرة (الباب الدوّار) أو تعاقب المدنيين والعسكريين في السلطة بالسودان، وتطور الدور الوظيفي للقوات المسلحة، أيّد السيّدان علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي الانقلاب، الأمر الذي يشير إلى

التوجه السياسي المحافظ لمنفذي الانقلاب، بينما وجد الانقلاب معارضة من الحزب الشيوعي.

انقلاب مايو ١٩٦٩

كانت الشهور التي سبقت انقلاب مايو ١٩٦٩ مليئة بالمناورات والمكايدات السياسية المختلفة، تحركات من وراء الكواليس لفض تحالفات وبناء تحالفات جديدة من أجل الوصول إلى السلطة مع تجاهل لمشاكل البلاد، ولم يهتم السياسيون بمشاكل البلاد الاقتصادية وتنامي البطالة ونقص السلع الاستهلاكية والتمرد في جنوب البلاد، وجد مخططو الانقلاب أن محفزات الانقلاب السياسية والاجتماعية متوفرة، وأن الوقت ملائم لاستلام السلطة، ووضح بعد إعلان الحكومة أن توجه الانقلابيين السياسي يساري، أي ان هنالك استقطاب لعدد من قادة القوات المسلحة بواسطة الحزب الشيوعي والبعثيين والقوميون العرب.

ـ بدأت المؤسسة العسكرية في توسيع نفوذها عبر إقامة مؤسسات اقتصادية فأنشأت المؤسسة الاقتصادية العسكرية التي أدارت أعمالاً اقتصادية متنوعة للقوات المسلحة امتد أثرها للمدنيين، استمرت أوضاع الحكومة المايوية متأرجحة في تحالفاتها مع القوى السياسية، لكن ظلت شخصية الرئيس نميري هي المحورية، وبدأ أداء النظام في التدني، مع ازدياد انعزاله تدريجياً، وتعرض لعدد من المحاولات الانقلابية الفاشلة، أهمها انقلاب الشيوعيين في يوليو ١٩٧١م، وحركة حسن حسين في ١٩٧٥، وحركة محمد نور سعد في ١٩٧٦.

الحكومة العسكرية ـ المدنية ٨٦ –١٩٨٩م

ـ في عام ١٩٨٣ اندلعت مرة أخرى الحرب في الجنوب، الأمر الذي جعل القوات المسلحة تنخرط في قتال المتمردين، وقد كان لهذه الحرب تأثيرات سياسية كبيرة على النظام. انتهت عزلة النظام السياسية المتنامية بسقوطه في ذروة انتفاضة الرابع من

أبريل عام ١٩٨٥ واستلام الجيش للسلطة، وقال المشير عبدالرحمن سوار الذهب إن قرار استلام السلطة اتخذ بإجماع قيادات الجيش، إثر زيارات قام بها لوحداتهم المختلفة، وقال إن الجميع تأكد لهم بأن نميري (بات لا يملك شعبية)، بعد الانتفاضة التي نظمت ضده واستمرت من أواخر مارس وحتى أوائل أبريل، وذكر أن قرار إقصاء نميري، الذي كان في رحلة علاجية في الولايات المتحدة، كان من أجل (حقن دماء السودانيين ولمنع حدوث انقلاب عسكري من ضابط صغير في الجيش، كما يحدث في بلدان أفريقية).

ـ التزم المجلس العسكري الذي نفّذ استلام السلطة برئاسة عبدالرحمن سوار الذهب بفترة زمنية استمرت سنة واحدة، وسُلّمت السلطة لحكومة منتخبة، لم تسفر الانتخابات التي جرت في ١٩٨٦ عن حزب أحرز أغلبية تمكّنه من تشكيل الحكومة بمفرده. لذا اتسمت الحكومات في فترة الديموقراطية الثالثة بعدم الاستقرار نسبة لطبيعتها التحالفية.

مذكرة الجيش فبراير ١٩٨٩

ـ أصدر مائة وخمسون من ضباط الجيش بقيادة القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول بحري فتحي أحمد علي، مذكرة طلبت من الحكومة التركيز على الموضوعات التالية:

أولاً: السياسة الخارجية وأثرها على القضايا الوطنية.

ثانياً: التدهور الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار.

ثالثاً: المليشيات والانفلات الأمني.

رابعاً: تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.

خامساً: تأثير الصراع المسلح في دارفور.

سادساً: توسيع الحكومة.

ـ أمهلت المذكرة الحكومة أسبوعاً لتنفيذ المطالب، بناء على ورد في هذا البيان، اجتمع معظم زعماء الأحزاب وعدد من قادة النقابات ووقعوا في ١٠ مارس على برنامج من سبع نقاط لحكومة جديدة، اشتمل البرنامج على إعلان سلام، أرسلت هذه المنظمات مذكرة إلى رأس مجلس الدولة تطلب فيه استقالة الحكومة خلال ٢٤ ساعة، في اليوم التالي وضعت قيادة القوات المسلحة مزيداً من الضغط، إذ أرسلت خطاباً لمجلس رأس الدولة تتساءل فيه عن الوضع السياسي، وفي ١٢ مارس قدم الوزراء استقالتهم.

ـ تعد مذكرة الجيش نقطة تحوّل في الدور الوظيفي للقوات المسلحة والعلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية، فلأول مرة في تاريخ تلك العلاقة منذ الاستقلال، تقوم المؤسسة العسكرية باستخدام (فيتو) عبر خطاب رسمي، تطالب فيه بمطالب سياسية محددة، درجت مؤسسات عسكرية في العالم الثالث في استخدام الفيتو في علاقتها بالسياسيين المدنيين، وخير مثال في هذا الصدد الجيش التركي أما في السودان فقد اتخذت العلاقة، قبل المذكرة شكلين أساسيين استلام السلطة أو العودة للثكنات.

انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩

جاء انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ يحمل توجها آيديولوجياً إسلامياً بعد فترة من الحكم باسم القوات المسلحة وشكّل نجاح الانقلاب أول سابقة تتمكّن فيها حركة إسلامية معاصرة من استلام السلطة في بلدها عبر انقلاب عسكري.

ـ كانت قيادة الحركة الإسلامية تخطط منذ فترة لمرحلة استلام السلطة والتمكين، ورأت القيادة أن الشهور القليلة التي سبقت ساعة الصفر في ٣٠ يونيو شهدت من محفّزات الانقلاب ما يكفي لتهيئة الرأي العام لاستلام السلطة، ومن أمثلة المحفّزات

التي سيقت مذكرة الجيش، والجو السياسي العام وما صاحبه من خطط بعض القوى السياسية لاستلام السلطة عبر انقلابات عسكرية، ورغم سكوت الإسلاميين ونفيهم لأية صلة بالانقلاب في سنواته الأولى، إلا أن انشقاق الإسلاميين قد دفع بعض القادة للحديث بوضوح عن ترتيبات الانقلاب وخططه، فقد كشف علي الحاج أن قرار الاستيلاء على السلطة "تم اتخاذه في مجلس الشورى وهو تضم ٦٠ عضواً تقريباً وكل عضويته من المدنيين، هيئة الشورى هي التي أعطت الأمين العام حق تنفيذ القرار واختيار من يشاء في التنفيذ وليس بالضرورة إخطار هيئة الشورى بكل التفاصيل، نحن كنا جزءاً من القرار، وأنا أتحدث عن أصحاب القرار، العساكر كلهم لم يكونوا في دائرة اتخاذ القرار، بل كان عليهم تنفيذ القرار فقط، وأود أن أنبه إلى أن دائرة اتخاذ القرار كانت محدودة جداً)، وقد عد حسن الترابي مخطط الانقلاب الرئيس أن ما حدث في ثلاثين يونيو هو خطيئة سياسية.

ـ كان من أهداف نظام الإنقاذ، وهو يجابه الحرب في الجنوب أن يكسر الحاجز بين العسكريين والمدنيين، وقد تجلى ذلك في مؤسسة الدفاع الشعبي التي انتشرت في الأحياء والمؤسسات وتمكنت بذلك من المشاركة في القتال جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة، ونتيجة لذلك قلت الفجوة بين المدنيين والعسكريين، وما زاد في تضييق الفجوة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية العسكرية للمدنيين.

الخاتمة

ـ كان للقوات المسلحة دور كبير في نيل السودان لاستقلاله من خلال مشاركتها في الحرب العالمية الثانية حسب وعد الإدارة البريطانية بمنح السودان استقلالة بعدانتهاء الحرب، وقد ابلت القوات السودانية بلاءً حسناً واظهرت شجاعة نادرة وقدمت دروساً في الوطنية وتحقق النصر في مهامها المختلفة الشيء الذي مهد لنيل السودان للاستقلال.